EUROMID ACADEMY OF BUSINESS AND TECHNOLOGY

International Journal of Business Ethics and Governance (IJBEG)
https://ijbeg.com

Online ISSN: 2717-9923

# The Role of Islamic Legitimacy Basis to Combat the Financial Corruption in Kuwait

**Melfi Muhammed Al Azemi**
Ministers Council,
Kuwait.
Email: wstead@live.com



**Abdel Majeed Al Omari**
International Islamic University Malaysia,
Malaysia.
Email: alamri@iium.edu.my

**Tawfeeq Al Omrani**
International Islamic University Malaysia,
Malaysia.

Received March, 2020; Accepted May, 2020

**Abstract:** The study aims to identify the role of Islamic Sharia to alleviate the problem of financial corruption in Kuwait. The researchers rely on the descriptive method. An extensive literature review was performed with regards to the legitimate ways to combat the financial corruption. The study has conducted interviews with Kuwaiti religious officials who have a long experience in the field of financial corruption. Results indicate that the role of Islamic Sharia is almost absent due to the lack of religious officials' intervention. Their role in the field of combating financial corruption should be activated and not only restricted to media. This fact had increased the level of the financial corruption according to the annual financial corruption index. The study conveys important remarks. Kuwaiti official ministries and related organizations should embrace Islamic Sharia and rely on the wisdom of religious officials. To combat financial corruption, governments should reinforce the application of Sharia law in Kuwait since it was completely ignored in the past.

**Keywords**: Financial Corruption; Legitimacy Basis.

**Type:** Research paper

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

**DOI: 10.51325/ijbeg.v3i2.29**

## واقع الفساد المالي في الكويت دراسة إجرائية وفق مؤشر الفساد العالمي والقوانين ذات الصلة

**ملخص البحث :**

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور التأصيل الشرعي في محاربة تسونامي الفساد المالي في دولة الكويت. اعتمد الباحث على المنهج الوصفي، وذلك من خلال الاعتماد مراجع الأدبيات السابقة المتعلقة بالتأصيلات الشرعية لمحاربة الفساد المالي والنظريات المتعلقة بهذا الجانب، إلى جانب إجراء عدد من المقابلات مع رجال الدين في دولة الكويت للوقوف على أسباب استشراء هذه الظاهرة ودور الشريعة الإسلامية في ذلك خاصة ممن لهم دراية كبيرة في قضايا الفساد المالي بدولة الكويت. وقد بينت النتائج بأن دور الشريعة في مكافحة الفساد المالي هو مقتصر فقط على وسائل الإعلام وليس الوزارات والجهات المسؤولة في البلاد، وهذا يعود إلى تجاهل الحكومات المتعاقبة لدور الشريعة الاسلامية في مجال مكافحة الفساد المالي المتصاعد في دولة الكويت حسب مؤشر الفساد المالي السنوي ، إلا أن الشريعة الإسلامية ترزخ بكل ما ما هو ناجع في محاربة آفة الفساد المالي وقطع دابره.**الكلمات المفتاحية:** الجودة، إدارة الجودة الشاملة، مؤسسات الأوقاف، جودة الأوقاف، أداء الأوقاف.

**الكلمات الدالة:** الفساد المالي، التأصيل الشرعي.

**المقدمة :**

الفساد بمفهومه العام هو إحدى الظواهر السلبية التى تعانى منها جميع دول العالم، خصوصاً الدول النامية التي تؤثر فيها بشكل كبير على مقوماتها الأساسية، وذلك بسبب فقدان التوازن فى توزيع الحقوق؛ مما يؤدى بطبيعة الحال إلى تفشي حالات الفقر والبطالة وارتفاع معدلاتها إلى مستويات مخيفة، فقد عبر الفيلسوف الإغريقي أرسطو عن عمق هذه الظاهرة وخطورتها بقوله: "إن الفساد ليس الموت نفسه ولكنهء على الأقل؛ حركة نحو الموت". وإذا كان معروفاً أن الفساد يتغلغل فى أجهزة الدولة وقطاعاتها؛ فهو أيضاً يمتد إلى كل القطاعات الأخرى الذي تمارس دوراً لا يقل أهمية في تحريك عجلة التنمية، كما يمتد إلى المنظمات الإقليمية والدولية خصوصاً التي تتصل بالجوانب الاقتصادية والمالية والخدمية (الملا، 2020).

ومما لا شك فيه بأن الشريعة الإسلامية مبنية على جلب المصالح وتكثيرها ودرء المفاسد وتقليلها، ومن المصالح المعتبرة التي جاءت بها النصوص الكريمة صيانة المال الذي يعد حفظه من الضروريات في الإسلام، ولهذا حث الشارع الحكيم على الأمانة وأثنى على أهلها، وحرم الاعتداء على أموال الناس وإفسادها، تماما كما حرم الاعتداء على أرواحهم وأبدانهم، ومن صور الاعتداء على المال ما يفعله بعض الموظفين من الفساد والإفساد في وظائفهم بالرشوة، والسرقة؛ والتزوير ونحوها؛ ومن هنا تبرز لنا قضية إصلاح الفساد الي تعد من أكبر القضايا أهمية في حياة البشرية، حيث إننا نرى أن محاربة الفساد والقضاء على أسباب وقوعهن ووجوب إصلاحه كان أحد موضوعات الكتاب والسنة النبوية المطهرة ومدار الإصلاح فيهما فنجد أن نصوصهما تركزان على النهي عن الفساد في كل جانب من جوانب الحياة الإنسانية، لا سيما جانبها المالي. ولا ريب أن المتأمل في نصوص الشريعة يجد الدعوة الصريحة الواضحة للرجوع إليها في حل المشكلات العصرية، والآثار التي سيجنيها الفرد والمجتمع من ذلك (المحروق، 2016).

ومن هنا جاء الدراسة الحالية حول وجوب العودة للشريعة الإسلامية أي التركيز على التأصيل الشرعي، حتى وإن اقتصر الأمر فقط على محاربة الفساد وأسبابه، والاستفادة بهدي الشريعة الاسلامية السمحاء في إصلاح أحوال الناس وأخلاقهم وتصرفاتهم وجميع علاقاتهم أفراداً وجماعات.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

إن الحديث عن الفساد حديث قديم جديد تناوله الإسلام في مصادر تشريعه المختلفة وكثر الحديث حوله مؤخرا ، إلا أن الفشل في المعالجة كان واضحا حيث أن أهم أسباب الفشل عدم وضوح المنهج وإغفال الجانب التأصيلي القانوني والشرعي للفساد المالي وأسبابه. وبناء على ما سبق فإن مشكلة البحث تتمثل في السؤال الرئيسي التالي: ما دور الشريعة الإسلامية في محاربة الفساد المالي في دولة الكويت ؟ وينبثق عنه الأسئلة الفرعية الآتية:

1- ما أسباب استشراء ظاهرة الفساد المالي بشكل عام ، وفي دولة الكويت على وجه الخصوص؟
2- ما أثر التأصيل الشرعي في محاربة ظاهرة الفساد المالي بدولة الكويت ؟

**أهداف الدراسة**

هدفت الدراسة الحالية إلى الآتي:

1- التعرف على أسباب استشراء ظاهرة الفساد المالي بشكل عام ، وفي دولة الكويت على وجه الخصوص.
2- التعرف على أثر التأصيل الشرعي في محاربة ظاهرة الفساد المالي بدولة الكويت.

**أهمية الدراسة**

يمكن تلخيص أهمية هذه الدراسة بما يأتي:

1.نتائج هذه الدراسة تفيد المسؤولين في مكافحة الفساد بدولة الكويت.

2. نتائج الدراسة تفيد المسؤولين في التعرف على أسباب الفساد المالي في دولة الكويت والأخذ بتوصيتها.

4.هذه الدراسة تعد من الدراسات الأولى في دولة الكويت –على حد علم الباحث– والتي تتناول أثر التأصيل الشرعي في محاربة ظاهرة الفساد المالي بدولة الكويت ، مما قد يُشكل إثراءً لمكتبة علم الشريعة والإدارة على حدا سواء.

**حدود الدراسة:**

تتحدد حدود هذه الدراسة بما يأتي:

–الحدود الموضوعية: تتناول الدراسة أثر التأصيل الشرعي في محاربة ظاهرة الفساد المالي بدولة الكويت

–الحدود المكانية: تمت هذه الدراسة في دولة الكويت وتحديدا في الجهات الرسمية الدينية المفترض أن تكون مسؤولة عن مكافحة الفساد المالي بدولة الكويت المتمثلة في وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية، وهيئة الفتوى والتشريع.

–الحدود الزمنية: أجريت هذه الدراسة خلال شهر نوفمبر لسنة 2020.

–الحدود البشرية: المسؤولين في وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية، وهيئة الفتوى والتشريع.

بدولة الكويت وعددهم (10) أفراد.

**مصطلحات الدراسة:**

قام الباحث بتعريف المصطلحات الواردة في الدراسة وفقاً للتعريفات الواردة في المراجع العربية والأجنبية، وسيتم تعريف بعض المصطلحات وفقا لخبرات الباحث الذاتية، وفيما يلي تعريف لبعض مصطلحات الدراسة:

1– التأصيل: في اللغة جاء في لسان العرب كلمة الأصل بمعنى أسفل كل شئ وجمعه أصول ... وأصَلَ الشئ قتله علماً فعرف أصله (لسان العرب 11 / 16 / مادة "أصل")

أما اصطلاحا فيعرف التأصيل بأنه رد القضايا إلى أصولها بعد التعمق في بحثها وفهمها، وهذا المعنى قريب من المعنى اللغوي السابق (محمدن، 2010).

وإجرائيا يعرف التأصيل بأنه إرجاع الشئ إلى أصله بحثاً عن معرفة كنهه وحقيقته.

2– التأصيل الشرعي: ويقصد به اصطلاحا بأنه إرجاع القول والفعل إلى أصل الشئ وأساس يقوم عليه وأن القرآن والسنة النبوية الشريفة هما أصل العلوم وأساسه (أجعون، 2017: 139).

أما إجرائيا فيعرف التأصيل الشرعي بأنه الاعتماد على القرآن والسنة الشريفة المطهرة أساسا في الحكم على أي تعامل كان.

3– الفساد: الفساد في اللغة عكس الإصلاح وهو بمعنى التلف، والاضطراب والخلل، والقحط، وإلحاق الضرر، وأخذ المال ظلما (ابن أبو الكرم، 2017) ، ومنه قوله تعالى (ويسعون في الأرض فسادا) (القرطبي، 2015)

كما أن الفساد باللغة هو ضد الصلاح، وحقيقته العدول عن الاستقامة إلى ضدها (ابن أبو الكرم، 2017).

ويعرف الفساد اصطلاحا بأنه اساءة استعمال مركز ما لتحقيق مكسب خاص (محارب، 2016).

أما إجرائيا فيعرف الفساد بأنه تقديم المصلحة الشخصية على المصلحة العامة بما يضر بمكان العمل ومصالح الناس الآخرين الذين لا ذنب لهم.

4- الفساد المالي: يعرف الفساد المالي اصطلاحا بأنه ذلك السلوك المنافي للقوانين والاخلاق والقائم على الإخلال بالمصالح والواجبات العامة من خلال استغلال المال العام لتحقيق مصالح خاصة، وهو ليس حكرا على النشاط الذي يتصل بالوظيفة العامة، بل يتعداه إلى خارجها أيضا (شمري، 2011).

وإجرائيا يمكن تعريف الفساد المالي بأنه العبث بالمال العام لتحقيق مآرب شخصية أو لمصلحة جهة ما، في غياب الرقابة والمحاسبة.



**منهجية البحث**

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي، وذلك من خلال الاعتماد مراجع الأدبيات السابقة المتعلقة بالتأصيلات الشرعية لمحاربة الفساد المالي والنظريات المتعلقة بهذا الجانب، إلى جانب إجراء عدد من المقابلات مع رجال الدين في دولة الكويت للوقوف على أسباب استشراء هذه الظاهرة ودور الشريعة الإسلامية في ذلك.

**الإطار النظري والدراسات السابقة**

1-مفهوم الفساد: الفساد في اللغة عكس الإصلاح وهو بمعنى التلف، والاضطراب والخلل، والقحط، وإلحاق الضرر، وأخذ المال ظلما (ابن أبو الكرم، 2017: 202) ، ومنه قوله تعالى (ويسعون في الأرض فسادا) (القرطبي، 2005: 111).

كما أن الفساد باللغة هو ضد الصلاح، وحقيقته العدول عن الاستقامة إلى ضدها (ابن أبو الكرم، 2017: 55) .

ويعرف الفساد اصطلاحا بأنه اساءة استعمال مركز ما لتحقيق مكسب خاص (محارب، 2016: 6).

أما إجرائيا فيعرف الفساد بأنه تقديم المصلحة الشخصية على المصلحة العامة بما يضر بمكان العمل ومصالح الناس الآخرين الذين لا ذنب لهم.

2- الفساد المالي: يعرف الفساد المالي اصطلاحا بأنه ذلك السلوك المنافي للقوانين والاخلاق والقائم على الإخلال بالمصالح والواجبات العامة من خلال استغلال المال العام لتحقيق مصالح خاصة، وهو ليس حكرا على النشاط الذي يتصل بالوظيفة العامة، بل يتعداه إلى خارجها أيضا (شمري، 2011: 37).

وإجرائيا يمكن تعريف الفساد المالي بأنه العبث بالمال العام لتحقيق مآرب شخصية أو لمصلحة جهة ما، في غياب الرقابة والمحاسبة.

3- التأصيلات الشرعية للفساد المالي

إن الحديث عن الفساد حديث قديم جديد تناوله الإسلام في مصادر تشريعه المختلفة وكثر الحديث حوله مؤخرا.

- ذكر الفساد في القرآن والسنة

لقد كان موقف القرآن والسنة من الفساد واضحاً وفاصلاً إذ أنهما حرما كل أنواعه وأشكاله، وذلك بذمه وبيان آثاره السيئة، تكرر ذم الفساد في القرآن كثيرا, فقد ورد لفظ (الفساد) في القرآن في أحد عشر موضعا من ثماني سور, وورد لفظ (المفسد) في موضع واحد من سورة البقرة, وورد لفظ (المفسدون) أو (المفسدين) في عشرين موضعا من اثنتي عشرة سورة, وورد لفظ (يفسدون) في خمسة مواضع من خمس سور(عبد الباقي، 1945: 518).

ومن نهيه عنه قوله تعالى: (وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا) (سورة الأعراف، آية 56) ، قال ابن عطية في شرح الآية: "ألفاظ عامة, تتضمن كل إفساد قل أو كثر, بعد إصلاح قل أو كثر, والقصد بالنهي هو على العموم,

وتخصيص شيء دون شيء في هذا تحكّم إلا أن يقال على وجهة المثال" (بن غالب، 2002) ، وقال سبحانه: (وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ) (سورة البقرة، آية 205) , وقال: (وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ) (سورة المائدة، آية 64) ، وقال تعالى: (إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ (سورة القصص، آية 77) ، وبين كذلك أن الفساد سبب لاستحقاق العذاب فقال تعالى: (الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ زِدْنَاهُمْ عَذَابًا فَوْقَ الْعَذَابِ بِمَا كَانُوا يُفْسِدُونَ) (سورة النحل، آية 88).

كما وبين القرآن كذلك أن الفساد سبيل الطغاة والجبابرة كعاد وثمود وفرعون فقال تعالى: (الَّذِينَ طَغَوْا فِي الْبِلَادِ . فَأَكْثَرُوا فِيهَا الْفَسَادَ(سورة الفجر، آية 12،11) ، وقال عن فرعون:(إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا يَسْتَضْعِفُ طَائِفَةً مِنْهُمْ يُذَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ وَيَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ إِنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ) (سورة القصص، آية 4)، وذكر القرآن كذلك أن الكوارث التي تحل على الناس سببها انتشار الفساد في البر والبحر بظلم الناس بعضهم البعض فقال تعالى:(ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ (سورة الروم، آية 41.).



ونهى نبيه صلى الله عليه وسلم عن طلب الفساد أو تتبع سبله وطرقه، وهو نهي لعموم الأمة كذلك فقال تعالى: (وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ) (سورة القصص، آية 77. ) ، وكذلك نصت السنة على ذم الفساد وجميع سبله فقال صلى الله عليه وسلم: "ما ذئبان جائعان أرسلا في غنم بأفسد لها من حرص المرء على المال والشرف لدينه . وهنا بين أن الحرص على المال والشرف فسادهما على الدين كفساد الذئاب الجائعة بالأغنام، قال ابن رجب الحنبلي: "فهذا مثل عظيم جدا, ضربه النبي صلى الله عليه وسلم لفساد دين المسلم بالحرص على المال والشرف في الدنيا, وأن فساد الدين بذلك ليس بدون فساد الغنم بذئبين جائعين ضاريين يأتيان في الغنم, وقد غاب عنها رعاؤها ليلا, فهما يأكلان في الغنم ويفترسان فيها. ومعلوم أنه لا ينجو من الغنم من إفساد الذئبين المذكورين والحالة هذه إلا قليل, فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم أن حرص المرء على المال والشرف إفساد لدينه, ليس بأقل من إفساد الذئبين لهذا الغنم" (الحنبلي، 2003: 1-64).

وكذلك صور النبي صلى الله عليه وسلم الأعمال بالوعاء إذا حسن قعرها حسنت وإن فسد أسفلها فسدت فقال: " إنما الأعمال كالوعاء إذا طاب أسفله طاب أعلاه وإذا فسد أسفله فسد أعلاه " (سنن ابن ماجه، 2 / 1404). .

ومن هنا جاءت القواعد الشرعية مقررة هذا التحريم ومنها: "ما كان مظنة لفساد خفي غير منضبط علق الحكم به وأدير التحريم عليه" (ابن تيمية، بدون دون تاريخ). وبين القرآن والسنة علاج الفساد بقطع وسائله والتصدي للمفسدين بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فقال تعالى: (وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ) [البقرة: 251]، وقال أيضاً: (كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ) (سورة آل عمران، آية 110).

4-الضوابط الشرعية لمحاربة الفساد

- التثبت من الفساد

التثبت لغة: التأني في الأمر وقوله تعالى في سورة الحجرات (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا) (سورة الحجرات، آية 6) تثبتوا، قرئ بالوجهين أيضا (الأزهري، 2001).

التثبت في الشرع: التبين وهو تطلب البيان وهو ظهور الأمر والتثبت التحري وتطلب الثبات وهو الصدق (ابن عاشور، 2001).

لا يجوز للمسلم أن يرمى شخصاً فرداً، أو جماعة، ومؤسسة بالفساد من غير تثبت وتحقق، وذلك امتثالا لقوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا) (سورة الحجرات، آية 6)، وقوله صلى الله عليه وسلم (كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه) (الحميدي، 2002).

والاتهام بالفساد إذا صدر وشاع بين الناس من الصعب تداركه إذا تبين خطأه ويترك آثاراً سيئة على المتهم به، ولذلك نهى الإسلام عن الاتهام من غير تثبت، وهذا يدخل في القاعدة الفقهية " المنع أسهل من الرفع" (الحنبلي، 1971)..



إنَّ منهجَ التثبت في القولِ والنقلِ والسماع، لا يستغني عنه مسلمٌ مهما كان مستواهُ من العلم الثقافة. فالتثبت في الأمور كلها دليل على حسن الرأي وقوة العقل، فمن تحقق وعلم كيف يسمع، وكيف ينقل، وكيف يعمل، فهو الحازم المصيب، ومن كان غير ذلك، فمآله الندامة والحسرة. فالمسلم محاسبٌ على كلمة يقولها، وصدق الله العظيم القائل: (إِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ) (سورة الانفطار، آية 10).، وقال تعالى:(مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ) (سورة ق، آية 18). ، وقال تعالى: (وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ فَاحْذَرُوه) (سورة البقرة ، آية.) ، كما قال تعالى: (يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ) (سورة غافر، آية 19).

- التدرج في محاربة الفساد

التدرج لغة: (تدرج) مطاوع درجه وإليه تقدم شيئا فشيئا وفيه تصعد درجة درجة (المعجم الوسط، باب الدال، 10 / 277).

التدرج في الشرع: معنى التدرج في الشرع نفس المعنى اللغوي ويقصد به عدم إكمال العمل دفعة واحدة حيث جاء في بداية المجتهد: (ومن التدرج عدم الإكثار في الحصة الواحدة حتى يكون أدعى للاستيعاب فالإمام مالك رحمه الله كان يكره الزيادة على أكثر من سؤالين أو ثلاثة إلى ستة، من مزايا التشريع الإسلامي العمل بمبدأ التدرج في تطبيق الأحكام، لأن من مقاصد الشريعة رفع الحرج عن الناس ورعاية مصالحهم الضرورية والحاجيه وتشجيعهم على بلوغ مصالحهم الكمالية ولذلك جاءت كثير من أحكام الإسلام متدرجة، فلم تفرض العبادات أول ظهور الإسلام، وحرمت الخمر على أربع مراحل، وتعامل الصحابة مع أهل الذمة والمؤلفة قلوبهم وفق حالة المسلمين قوة وضعفا وعليه فالمقصد التشريعي لهذا التدرج وجوب مراعاته والعمل به. والتعامل مع الفساد يدخل ضمناً في هذا التدرج لأن كل ما حرمه الإسلام يشتمل على مفاسد أو ليس فيها مصالح غالبة والتدرج في الإسلام لا يحل حراماً، ولا يحرم حلالاً ولا يعارض النصوص القطعية من القران والسنة أو إجماع الصحابة. ومن أمثلة التدرج في محاربة الفساد: (الجزولي، 2015)

أ- إصلاح النفس: فلا يمكن لمجاهر بفساد أن يدعو غيره للإقلاع عنه أو أن يدعى محاربته، وفاقد الشيء لا يعطيه، وقد ذم الله تعالى هذا الصنف من الناس بقوله تعالى (يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ * كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ) (سورة الصف، آية 2،1) .

ب- النصيحة: محاربة الفساد في الإسلام نوع من الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، وتعد من قبيل الحسبة لا من أجل الانتقام والتشفي من الناس وهتك الأعراض، وإذاعة الأسرار ولذلك تكون البداية بالنصيحة عملاً بقول النبي صلى الله عليه وسلم " الدِّينُ النَّصِيحَةُ ثَلاَثَ مِرَارٍ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ لِمَنْ؟ قَالَ: لِلَّهِ، وَلِكِتَابِهِ، وَلأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ" (ابن دقيق، 2002)..

- الاختصاص في محاربة الفساد

الاختصاص لغة: في المعجم الوسيط: اخْتُصّ فلان بالشيء: انفرد. فيكون الاختصاص نسبة إلى مصدر هذا الفعل، وهو الاختصاص، والمختص اسم الفاعل منه، وفيه كذلك (المعجم الوسيط، 1 / 238).

وفى لسان العرب الاختصاص معناه تفرد بعض الشيء بما لا يشاركه فيه بالجملة وذلك خلاف العموم والتعميم والخاصة ضد العامة (ابن منظور :أبو الفضل محمد بن مكرم، لسان العرب، 2 / 24).

الاختصاص في الاصطلاح: لا يخرج الاختصاص في عبارات الفقهاء عن المعنى اللغوي فقد عرفه علماء الأصول والاختصاص بأنه: قصر العام على بعض مسمياته أو أفراده (المعجم الوسيط 2/ 698).

إن محاربة الفساد قد تحتاج للتغيير باليد واستعمال القوة، وهذا لا يتأتى إلا لمن كان مختصاً بذلك حتى لا تعم الفوضى، ويحدث الإفتيات على حقوق الأولياء، وأولى الأمر وحتى بذل النصيحة تكون مقبولة، وأكثر تأثيراً عندما تصدر ممن له ولاية على الشخص الذي بذل له النصيحة. وفيما يلي نماذج من حالات الاختصاص في محاربة الفساد:



– من له عليه ولاية، كالزوج على زوجته، والوالد على ولده، والسيد على عبده والرئيس على مرؤوسيه، والحاكم على رعيته

– الشريك مع شركائه في العمل أو التجارة أوغيرها.

– الصديق مع أصدقائه

– الزميل مع زملائه

– الداعية فيمن يخاطبهم

ويجب مراعاة التسلسل في الاختصاص، مثلاً لا يجوز لمرؤوس أن يتجاوز رئيسه المباشر ويشكو الفساد لرئيسه الأعلى مما يفقد الأمر مقاصده المعتبرة في الحسبة. ويفسد العلاقات بين الناس. إلا إذا تيقن أن الرئيس المباشر لا يتجاوب مع نصيحة الناس له. والعمل بمبدأ الاختصاص مبدأ أصيل في الإسلام، الإسلام يدعو الى عدم التدخل في شئون الغير الا بإذن منهم، ومن حسن أخلاق المسلم تركه ما لا يعنيه يقول النبي صلى الله عليه وسلم: " مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَعْنِيهِ " (رواه ابن ماجة في سننه حديث رقم 3976، 1 / 291.)

5– دور الفقهاء والعلماء في محاربة الفساد

الفقيه لغة: هو العالم والعارف. واصطلاحاً: هو من عنده علم بالأحكام الشرعية عن اجتهاد أو تقليد (المعجم الوسيط 2 / 698).

محاربة الفساد مسؤولية مشتركة بين جميع أفراد ومؤسسات المجتمع، وهي من أعمال الاحتساب، التي يثاب عليها الانسان، ويأتي دور العلماء من باب أولى في إرشاد وتوجيه الناس إلى المشاركة وتحمل المسؤولية في محاربة الفساد ونصح المفسدين والتحذير من عواقب الفساد على صاحبه في الدنيا والآخرة، ويمتد دور العلماء في التعريف بالفساد وصوره ووسائل الوقاية منه، وطرق محاربته. ولمكانة العلماء في المجتمع يجب عليهم بذل النصح لولاة الأمر من الحكام والمسؤولين في تحمل مسؤولياتهم تجاه الفساد والبعد عنه ومحاربته ووقاية المجتمع منه بإزالة الأسباب. والأصل في قيام العلماء بهذا الدور تحمل الأمانة التي حملوها–أمانة العلم (الجزولي، 2015).

والله تعالى يقول: (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ) (سورة النساء ، آية 58) . ويقول الله تعالى: (إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا) (سورة الأحزاب، آية 72).

وأهم دور للعلماء محاربة الفساد هو القدوة –وقد سبق الكلام حول هذا الأمر عند الحديث عن إصلاح النفس– ولذلك كان الخلفاء الراشدين والصحابة من بعدهم قدوة للناس في إصلاح النفس والبعد عن الفساد قبل دعوتهم لمحاربته. وهذا الخليفة الأول أبو بكر الصديق رضى الله عنه يخطب الناس يوم بيعته (إذا رأيتم فىّ اعوجاج فقومونى). وأخذ عمر بن الخطاب (رضى الله عنه) حصة ابنه عبد الله من الثياب وإضافتها لحصته حتى يصنع بها

جلباب يناسب طوله، ولا يميز نفسه عن الناس بأخذ زيادة على حصته. لله درك ياعمر وصحابة رسول الله ، وواجب العلماء التنوع في الأخذ بأساليب محاربة الفساد، واختيار أنجع أنسب الأسباب، يقول ابن القيم: "إن مبدأ كل علم نظري وعملي اختياري، هو الخواطر والأفكار، فإنها توجب التصورات، والتصورات تدعو الى الإرادات والإرادات تعطى وقوع الفعل، وكثرة تكرار الفعل تعطى العادة" (أنظر مصنف عبد الرزاق 11 / 336 وإعلام الموقعين لابن القيم 2 / 180).



6- بعض نظريات الشريعة الإسلامية في محاربة الفساد المالي

- نظرية تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة :

هذه النظرية نص عليها الشافعي وقال " منزلة الإمام من الرعية منزلة الولي من اليتيم " . قلت : وأصل ذلك : ما أخرجه سعيد بن منصور في سننه . قال حدثنا أبو الأحوص عن أبي إسحاق ، عن البراء بن عازب قال : قال عمر رضي الله عنه " إني أنزلت نفسي من مال الله بمنزلة والي اليتيم ، إن احتجت أخذت منه فإذا أيسرت رددته فإن استغنيت استعففت " .

- نظرية تقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة:

أي أن المصالح العامة إذا كانت ضمن حقوق الله فإنها إذن غير قابلة للإسقاط أو الإهمال بحال، شأننا فيها مثل شأننا مع الفروض العينية التي يظهر فيها معنى القربات. وأكبر دليل على هذه النظرية الخطاب النبوي الأخير في أكبر مشهد أحكم هذه النظرية كما جاء في خطبة الوداع (لاَ تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا، يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ).

7- الدراسات السابقة التي تناولت دور الشريعة الإسلامية في مواجهة ظاهرة الفساد المالي

سعت دراسة المحروق (2016) إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها، بيان شمول الشريعة ودورها في معالجة الفساد المالي عند الموظفين، وحماية المجتمع من آثاره الوخيمة التي تفتك بكيان الأمة الإسلامية، وتعدد أنواع الفساد المالي، وتنوع أساليبه، جعل الحاجة ملحة لبيان حقيقتها، وإظهار الحكم الشرعي المناسب لها، وتقصي أهم أسباب استشرى ظاهرة الفساد المالي عند الموظفين، ومحاولة الحد من انتشارها. وقد ارتكز البحث على المنهج الاستقرائي القائم على استقراء نصوص الشريعة المتعلقة بمعالجة الفساد المالي، وبما انه لا يكفي للوصول إلى دراسة علمية متقنة، كما لا يجلب كبير فائدة للباحث؛ فاقتضى الأمر أن ينضم إليه المنهج التحليلي بغية تحليل القضايا الأساسية المتعلقة بالفساد المالي، حتى يتسنى معرفة الطرق الأنسب لإصلاحه. وإتماماً للفائدة فقد سجلت الدراسة النتائج الآتية: دعوة الشريعة إلى إصلاح الموظف؛ بحثه على السلوك الحسن، وتنفيره من الوقوع في الفساد، واهتمت الشريعة بوضع القيود والضوابط لكسب المال، وحددت أوجه صرفه، وطرق حفظه، وأن الوظيفة في الإسلام أمانة في عنق الموظف، يعاقب على إفسادها والتفريط فيها، وأن الإسلام له قصب السبق في حفظ حقوق الموظفين، وتوفير الأمن الوظيفي لهم، والبعد بهم عن الانحراف والزلل.

جاءت دراسة الجزولي (2015) التي استخدمت المنهج الاستقرائي والتحليلي للتناول واقتراح طرق ووسائل علاج الفساد المالي من منظور الشريعة الإسلامية والذي يعتبر في حد ذاته حديث قديم جديد تناوله الإسلام في مصادر تشريعه المختلفة وكثر الحديث حوله مؤخرا إلا أن الفشل في المعالجة كان واضحا ، وقد رأى الباحث بأن أهم أسباب الفشل عدم وضوح المنهج وإغفال الجانب التأصيلي للموضوع، ولذلك وخلص البحث الى عدد من النتائج أهمها: بيان خطورة الفساد على استقرار المجتمع وضرورة محاربته واقتلاعه من جذوره، ويلزم ولي الأمر وضع التشريعات اللازمة لمحاربة الفساد، مع ضمان تنفيذها.

كما هدفت دراسة ربابعة (2015) إلى توضيح دور السنة النبوية في مكافحة ظاهرة الفساد المالي التي تفشت في البلدان الإسلامية، وأدت إلى إهدار مواردها المالية والبشرية والمادية، وقد انعكس ذلك بشكل سلبي على وضع الدولة

المالي، وعلى أوضاع الأفراد الذين يعيشون في كنفها، فتناول دور السنة النبوية في منع الفساد في كل من جباية الزكاة وتوزيعها، وفي السوق، وفي مؤسسات الدولة، كما سلط الضوء على أهم الأثار الاقتصادية المترتبة على هذه الظاهرة. وقد خلصت الدراسة إلى نتائج عديدة أهمها أن الإدارة النبوية ركزت على معالجة أسباب الفساد جذريا قبل حدوثه، سواء أكان ذلك في القطاع العام أم الخاص، وذلك من خلال ضبط العمليات التي تحدث في السوق، وحسن اختيار الموظفين في القطاع العام، ومراقبتهم ومحاسبة المخطئ منهم، ووضع تشريعات تمنع الفساد في جباية الزكاة، والإيرادات العامة، وتمنع الفساد في إنفاقها.



هدفت دراسة الغامدي (2014) إلى التعرف على مظاهر محاربة السنة النبوية للفساد المالي (جمعا ودراسة). وجاءت الدراسة في مقدمة وتمهيد وستة مباحث. أما المقدمة وفيها افتتاحية للدراسة وبيان خطتها. وأما التمهيد فذكرت فيه ما يتعلق بالمعاملات المالية، وأشرت إلى بعض أسباب الفساد المالي في المجتمع وكيفية علاجه. وأما المباحث الستة، فتناول المبحث الأول تحريم الاحتكار. وناقش المبحث الثاني تحريم الغش. وتطرق المبحث الثالث إلى تحريم المكاسب التي تأتي دون مقابل حلال كالقمار. وشرح المبحث الرابع تحريم الرشوة. وجاء المبحث الخامس في تحريم الغلول. ووضح المبحث السادس تحريم الاستئثار بالمال العام استغلالا منه للولاية التي وليها. ومن أبرز النتائج التي خلصت إليها الدراسة أن السنة النبوية المطهرة قد عنيت بكل ما يُسعد الناس في دنياهم وأخراهم، بما في ذلك بيان النظام الذي يحفظ عليهم حقوقهم، ويقيهم الانحرافات التي قد يتسلل من خلالها البعض لأخذ أموال الناس بالباطل. وأوصت الدراسة بضرورة عناية الباحثين ومراكز الدراسات والأبحاث والمؤسسات العلمية بتقريب السنة النبوية بين يدي الأمة، وخاصة في الموضوعات التي تلامس معاشهم وتنظيم حياتهم.

**الإطار العملي للدراسة**

**المقابلات شبه المقننة**

تعتبر المقابلة في حد ذاتها محادثة جادة بين شخصين المفحوص والأخصائي القائم بالمقابلة يحاول أن يفهم المفحوص ويحصل على معلومات معينة ، وقد اعتمد الباحث طريقة المقابلة شبه المقننة Semi-structured interview من أكثر طرق جمع المعلومات شيوعاً في البحوث النوعية لأنها تتيح للبحث جمع كم هائل من المعلومات، وتتيح للباحث الفرصة في تتبع أمور م يرة للاهتمام، بالإضافة إلى إمكانية إعادة صياغة طرح الاسئلة بطريقة تسهل على المشارك فهم السؤال.

ولجمع البيانات في هذه الدراسة تم عمل مقابلات فردية شبه مقننة مع عدد من المسؤولين في كل من وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية وهيئة الفتوى والتشريع، حيث تم طرح عدة تساؤلات عليهم وفي هذه المقابلات تم طرح أسئلة ركزت على جوانب متعددة ذات علاقة بموضوع الدراسة ، ولضمان تغطية هذه الجوانب تم إعداد دليل لتلك المقابلات وفيما يلي مثال من الأسئلة التي وضعت في هذا الدليل.

جدول (1)

أمثلة لأسئلة المقابلة التي أجريت مع عدد المسؤولين في كل من وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية وهيئة الفتوى والتشريع

| |
|---|
| – هل الفساد المالي ينخر فعلا في جسد الاقتصاد الكويت اليوم ؟ وما هي أهم مظاهر هذا الفساد ؟ |
| – برأيكم ما أسباب استفحال ظاهرة الفساد المالي في دولة الكويت ؟ |
| – هل القوانين المعمول بها الآن كافية للحد من ظاهرة الفساد المالي ؟ |
| – هل القوانين المعمول بها فعلا رادعة لكل من تسول له نفسه بالعبث بالمال العام وغسيل الأموال مثلا ؟ |

- أين دور رجال الدين حول كل ما يجري من قضايا فساد مالي سواء من غسيل أموال ونهب للمال العام وغيرهما ؟

تراوحت مدة المقابلات بين ( 35 – 25 ) دقيقة؛ بحيث تم تغطية جوانب الدراسة، وهذه المقابلات أجريت في مكان خاص يجلس المسؤولون في مجمع القاعات بكل جهة عمل ، وتم تسجيل جميع المقابلات باستخدام مسجل صغير، وفي بداية كل مقابلة تم التأكيد على الزملاء أن من حقهم عدم الإجابة عن سؤال معين أو إنهاء المقابلة بدون تقديم أي عذر، والتأكيد على أن التسجيل سيكون سرياً وغير متاح لغير الباحثين، وسيتم إتلافه بعد عملية التفريغ.



صدق محتوى أسئلة المقابلة

قام الباحث بعرض أسئلة المقابلة على عدد من أعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت، للتأكد من سلامة صياغة الاسئلة لغويا وموضوعيا وإبداء أية آراء أو ملاحظات حولها.

عرض لنتائج المقابلات مع عدد من المسؤولين ممن لديهم باع ودراية وخبرة في مجال قضايا الفساد المالي بدولة الكويت

السؤال الأول: هل الفساد المالي ينخر فعلا في جسد الاقتصاد الكويت اليوم ؟ وما هي أهم مظاهر هذا الفساد ؟

نتيجة غياب الحزم والشدة في مواجهة الفساد المالي بدولة الكويت، فقد استفحلت هذه الظاهرة كثيرا في الآونة الأخيرة خاصة في ظل أزمة كورونا وما تبعها من أحداث. إن قضايا الفساد المالي تؤرق كثير مضجع حكومة دولة الكويت، إذا أن لكل قضية فساد مالي خيوط شائكة يصعب حلها نظرا لتورط أكثر من جهة فيها، وهذا كل أثر على الاحتياط العام للدولة الذي ينبغي أن لا يمس إلا في حالات الحروب والكوراث لا قدر الله .

أما أبرز مظاهر الفساد المالي بدولة الكويت فإنها تتمثل في الآتي:

1- قضايا غسيل الأموال التي اقترفها مشاهير الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي في دولة الكويت.

2- الصفقات المشبوهة التي أقترفها للأسف مسؤولون وقيادين كبار في الدولة وسرقة المال العام.

3- التجاوزات والتلاعب بأموال الصندوق السيادي للإستثمار في مشاريع مشبوهة تهدف لإنتفاع القائمين على إدارتها.

4- التحويلات المالية الضخمة الواردة والصادرة.

5- النصب العقاري على المواطنين حيث يتم عرض عقارات، أراض وشقق وبيوت، خارج الكويت من خلال معارض أو بالطرق المباشرة على مواطنين تم دفعهم لدفع مبالغ مقابل ما يفترض أنه اقتناء لأصول عقارية، تبين فيما بعد أن ما حدث لا يزيد عن عمليات اختلاس وتدليس، رفعت قضايا وصدرت مؤخراً أحكام قضائية بإدانة المختلسين من مواطنين ووافدين

6- قضايا تتعلق بإستثمار أموال المؤسسة العامة للتأمينات الإجتماعية (أموال التقاعد) التي إتهم بها المدير العام الأسبق للمؤسسة حيث تبين أن إستثمارات مهمة للمؤسسة قد تمت في مشاريع مشبوهة أو أصول غير مجدية مقابل عمولات مكنت المدير العام الأسبق من جني ثروة طائلة في حين عانت المؤسسة من خسائر كبيرة، صدرت أحكام بالإدانة لكن لم تتمكن الكويت من إعادة المدير العام الأسبق لمواجهة القضاء وتنفيذ الأحكام الصادرة بحقه.

7- أمور مقلقة خلال السنوات الماضية تتعلق بالفساد الإداري والمالي شملت وزارات ومؤسسات حكومية عديدة منها وزارة الدفاع ووزارة الداخلية مثل صندوق الجيش وعمليات الإستضافة في وزارة الداخلية. عدد من القضايا تم تحويلها إلى النيابة العامة وهي مازالت قيد التحقيق والتداول في القضاء.

8- ما برز خلال أزمة وباء كورونا المستجد من قضايا تمثلت في التجارة بالبشر واتهام قياديين في وزارة الداخلية وهيئة القوى العاملة بالتورط مع المتاجرين بالبشر وتقاضى أتاوات من العمالة الوافدة الفقيرة وتجاوز قانون الإقامة.

9- القضايا المتعلقة بالرعاية الصحية حيث يتم التلاعب بعمليات شراء الأدوية أو إرسال عدد من المرضى إلى الخارج للعلاج في الخارج. رحلات العلاج تتم من خلال أنظمة زبائنية (بالواسطات) تعتمد على توصيات أعضاء في مجلس الأمة. في بعض هذه الحالات، يتم إرسال المرضى مع مرافقين وتستمر رحلات العلاج لمدد طويلة تكلف الدولة مئات الملايين من الدنانير وأصبحت عبئاً ثقيلاً يتحمله المال العام.



10- خلال السنتين الماضيتين، توسعت قضايا الفساد لتصل إلى قطاع التعليم مع اكتشاف مئات الشهادات الجامعية المزورة والصادرة من جهات مشكوك فيها في بلدان عربية وأجنبية. لا شك أن هذه الممارسات والتي قادها كويتيون وعرب وافدون ستؤدي إلى تدهور مستويات التعليم والتطاول على حقوق أولئك الذين اجتهدوا وانتظموا في جامعات مرموقة من سبيل التحصيل العلمي. كما أن تخريب قطاع التعليم مكن الكثير من المزيفين من إحتلال مواقع مهمة وأساسية في مختلف الجهات الحكومية بما ينعكس سلبيًا على أداء هذه الجهات.

السؤال الثاني: برأيكم ما أسباب استفحال ظاهرة الفساد المالي في دولة الكويت ؟

1- غياب الحزم في مواجهة قضايا الفساد المالي أن الأوضاع الإدارية في العديد من المؤسسات ربما سمحت للقائمين عليها بالتربح وجني الثروات دون مواجهة أنظمة رقابية ومحاسبية صارمة تحول دون التجاوز على الأموال التي تدار من قبلهم.

2- أغلب المتهمين بقضايا الفساد غالبا ما يخرجون بكفالات مالية زهيدة مما يشجعهم ويشجع الآخرين على السير في هذا الطريق الفاسد والخطير.

3- وجود خلل في المنظومة القضائية والترتيبات القانونية مع بلدان عديدة مثل بريطانيا وعدد من دول أمريكا اللاتينية حالت دون رد الحقوق القانونية للبلاد وتنفيذ مقتضيات العدالة بحق من صدرت بحقهم الأحكام

4- الصراع السياسي ما بين مجلس الأمة والحكومة (كثرة الاتهامات المتبادلة والاستجوابات ) ، والتدوير الوزاري كله تسبب بحالة من الفوضى واللااستقرار وبالتالي الانشغال عن مواجهة قضايا الفساد وتعطيل عجلة التنمية في البلاد.

السؤال الثالث: هل القوانين المعمول بها الآن كافية للحد من ظاهرة الفساد المالي ؟ هل هي فعلا رادعة لكل من تسول له نفسه بالعبث بالمال العام وغسيل الأموال مثلا ؟

أجمع أغلب ممن أجرى الباحث مقابلات معهم بأن القوانين المعمول بها الآن هي غير كافية للحد من ظاهرة الفساد المالي في الدولة، إلا أن بعضهم أكد بأن الحكومة بصدد وضع قوانين مكافحة الفساد المالي بشكل رادع ونهائي.

لقد أصبحت متابعة أخبار الفساد أو الفضائح المالية على وسائل التواصل الاجتماعي الهم الأول للكويتيين أو للكثير منهم، لدرجة أن وجدت الصحافة نفسها مستهلكة لا مولدة للخبر. لذا، كان عليها أن تبدع بإعادة صياغة الخبر أكثر من مقدرتها على تقديم الخبر الجديد. وقد أصاب الذين تمت مقابلتهم الضجر من أنفسهم كمتابعين لأخبار الفساد على وسائل التواصل وفي الصحافة، فكان أن حاولوا أن يشاركوا ليس بتوليد أو صنع الخبر، وإنما في تحليله.

كما أوضح أفراد عينة الدراسة بأن في دولة الكويت بشكل عام يظهر ما يلي:

1- إن التدين مظهر أكثر من جوهر

2- عدم الاطمئنان للمستقبل

3- يبقى الفاسدون قلة

4- مَن أمن العقاب أساء الأدب

الحقيقة أن أسباب الفساد تزيد على ما ذكر، خاصة أنها الأسباب المذكورة تصلح لتفسير الفساد في أي مجتمع. لذا، فإن الخاصية الكويتية لأسباب الفساد غائبة إلى حد كبير، والتي ترجع لحد كبير إلى طبيعة العملية السياسية الديموقراطية الكويتية. فالصراع السياسي المحلي يحتاج تمويلا كبيرا، خاصة ذلك الذي تتنافس في ما بينها أقطاب داخل الأسرة الحاكمة. كما تتنافس كذلك قوى أخرى تجمع بين النفوذ المالي والسياسي. وصراع هذه الأقطاب يبدأ بتمويل الحملات الانتخابية لدعم مرشحين متحالفين معهم، ويستمر إلى نهاية دورة المجلس، لكون صراع بعض الأقطاب وأصحاب النفوذ يستمر للتأثير في قرارات المجلس المؤثرة في مصالحهم. ويستمر تنافس أقطاب في الأسرة المكلف ماديا إلى الدورة الانتخابية المقبلة، وهلمّ جرا. حتى إن بعض النواب لا يخفي سرّاً تلقيه الدعم المالي لتقديم الولاء من ناحية ولنيل الولاء من قاعدته الانتخابية من ناحية اخرى.

السؤال الرابع: ما اقتراحاتكم من أجل الحد من ظاهرة الفساد المالي بدولة الكويت وتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية في البلاد 1- تعديل قانون الهيئة العامة لمكافحة الفساد في شقه المتعلّق بالبناء الداخلي الإداري والمالي، وقيامها بواجباتها كما رسمها قانون إنشائها.

2 - إقرار اقتراح قانون تعارض المصالح وقواعد السلوك العام.

3 - إقرار اقتراح قانون الشفافية وحق الاطلاع على المعلومات.

4 - الإسراع في وضع وتنفيذ استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد.

5 - إقرار اقتراح قانون التعيين في الوظائف القيادية.

6 - تطوير الديموقراطية الكويتية، مثل إقرار اقتراح قانون الهيئة العامة للديموقراطية.

7 - المجتمع المدني: السماح له بالعمل بحرية في دعم جهود تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد. - إشراكه في (رؤية الكويت الجديدة 2035).

8- تطوير التشريعات واللوائح (التأمينات، تضخم أرصدة نواب).

9- إنفاذ القانون لإرساء العدل.

السؤال الخامس: أين دور رجال الدين حول كل ما يجري من قضايا فساد مالي سواء من غسيل أموال ونهب للمال العام وغيرهما ؟

طالب المسؤولون في وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية بدولة الكوبت بضرورة تطبيق أساليب المواجهة الإسلامية لكل صور الفساد المالي في الدولة خاصة بعد الشكوى من شيوع الفساد في أكثر من جهة وعدم قدرة أساليب المواجهة الأخرى على ردع الفاسدين وحماية المال العام من أطماعهم. كما أكدوا أن الشريعة الإسلامية ورجال الدين على وجه الخصوص أول من رفعوا شعار (من أين لك هذا؟) ونادوا بعقوبات رادعة لكل من يمد يده إلى مال عام أو خاص، وجاءت بأساليب مواجهة متعددة ومتنوعة لردع المرتشين والمزورين ولصوص المال العام، ويجب الاستفادة من الرؤى الإسلامية خاصة في ظل تنامي الفساد وعدم قدرة أساليب المواجهة المطبقة حالياً على محاصرة الفاسدين وتطبيق العقوبات الرادعة عليهم.

**التوصيات والمقترحات**

بناء على نتائج البحث، فإن الباحث يوصي ويقترح ما يلي:

1- تفعيل الخطاب الديني بشكل أكثر فاعلية في كافة وسائل الإعلام والمنابر بالمساجد والمؤسسات الدينية حول خطورة الفساد المالي على الفرد والمجتمع وتحذير الناس من عقوبة الله بحق كل مفسد.

2- تفعيل دور رجال الدين والاستعانة بهم في كل محاولات ومساعي الحكومة للتصدي لظاهرة تفشي الفساد المالي في الدولة.

3- الاحتكام بمبادئ الشريعة الإسلامية في كافة التعاملات المالية للدولة والصفقات والاتفاقات وما إلى ذلك.

**المراجع**




إبراهيم، إبراهيم عبد الرحمن. (2015). "دور التشريع في محاربة الفساد: السودان نموذجا"، *مجلة العلوم الإنسانية*، جامعة الزعيم الأزهري، المجلد الأول، العدد الثالث، عدد شهر مايو، ص ص 108- 134 .

راضي، مازن ليلو والطائي، حمزه حسن. (2015). *"الفساد الإداري في الوظيفة العامة"*، عمان: مركز الكتاب الأكاديمي للنشر والتوزيع.

فرحان، خالد أحمد. (2012). "ظاهرتي غسيل الاموال والفساد المالي واثرهما على الاقتصاد العراقي : دراسة حالة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في 9-4-2003"، *مجلة المنصور*، بغداد، المجلد الأول، العدد السابع عشر، عدد شهر يناير، ص ص 59-87.

الرفاعي، سلامة بن سليم. (2015). *"الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ودورها في محاربة الفساد: دراسة مقارنة"*، الرياض: مكتبة القانون والاقتصاد.

جمعة، صفاء فتوح. (2014). *"مسؤولية الموظف العام في إطار تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية"*، المنصورة- مصر: دار الفكر والقانون .

شمري، هاشم محمد. (2011). *"الفساد المالي والإداري وآثاره الاقتصادية والاجتماعية"*، بيروت: دار اليازوري للنشر والتوزيع .

اسماعيل، علي سيد. (2019). *"أبحاث معاصرة في الاقتصاد الاسلامي والمعاملات المالية والمصرفية: الفكر الاقتصادي عند الجاحظ"*، الإسكندرية: دار التعليم الجامعي.

عبد المجيد، محمود عبد المجيد. (2018). *"الفساد: تعريفه وصوره وعلاقته بالأنشطة الإجرامية الأخرى"*، القاهرة: دار نهضة مصر للتوزيع والنشر.

*"تقرير الاتجاهات الاستراتيجية"*. (2005). القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

الرفاعي، سلامة بن سليم. (2015). *"الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ودورها في محاربة الفساد: دراسة مقارنة"*، الرياض: مكتبة القانون والاقتصاد.

الشريف، محمد بن عبد الله. (2016). *"النزاهة في مواجهة الفساد: تجربة المملكة العربية السعودية"*، الرياض: دار العبيكان للنشر والتوزيع.

عليمات، خالد عيادة. (2020). *"الفساد وانعكساته على التنمية الاقتصادية : دراسة حالة الأردن"*، عمان: دار الخليج للنشر والتوزيع.

اسماعيل، محمد صادق. (2014). "الفساد الإداري في العالم العربي: مفهومه وأبعاده المختلفة"، القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر.

دغمش محمد سامر. (2018). *"استراتيجيات مواجهة الفساد المالي والإداري والمواجهة الجنائية والآثار المترتبة على الفساد المالي: دارسة مقارنة"*، عمان: مركز الدراسات العربية للتشر والتوزيع.

علي، مجاشع محمد. (2016). *" التلفزيون والفساد: دور التلفزيون ومكافحة الفساد"*، القاهرة: دار العربية للنشر والتوزيع.

دودين، أحمد يوسف والدليمي، حمد فواز. (2011). *الازمات المالية الدولية والعالمية*"، عمان: دار جليس الزمان.

الشديفات، رياض خليف. (2020). "*نحو خطاب إعلامي راشد برؤية اسلامية على بصيرة : دراسة تحليلية للخطاب الإعلامي المعاصر*"، عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع.

الكبيسي، عامر محمد. (2000). "الفساد الإداري رؤية منهجية للتشخيص والتحليل والمعالجة"، *المجلة العربية للإدارة*، المجلد الأول، العدد الشرين، عدد شهر يونيو، ص ص 85-122.

الغامدي، محمد بن علي. (2014). "مظاهر محاربة السنة النبوية الشريفة للفساد المالي"، *مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا* ، المجلد الأول، العدد الناسع والعشرين، عدد شهر مارس، ص ص 741- 808.

أجعون، أحمد. (2017). "التأصيل القانوني والتحليل الفقهي لأسلوب التفويض التشريعي بالمغرب وفرنسا"، *المجلة المغربية للمنظمة القانونية والسياسية*، المجلد الأول، العدد الثاني عشر، عدد شهر أكتوبر، ص ص 137-176.

أحمد، أشرف السيد. (2016). "أثر الفساد على النمو الاقتصادي في مصر"، *مجلة البحوث التجارية* ، جامعة الزقازيق، كلية التجارة، المجلد التاسع والثلاثين، العدد الأول، عدد شهر يناير، ص ص 257- 279 .

ادريس، عبد الفتاح محمود. (2013). "مكافحة شائبة الفساد الإداري في المجتمعات المعاصرة: دراسة مقارنة بين القانون الوضعي والشريعة الإسلامية" ، *مجلة البحوث والدراسات الشرعية* ، المجلد الثالث والعشرين، العدد السادس عشر، عدد شهر نوفمبر، ص ص 113- 150 .

آل خليفة، لبنى علي. (2015). "الشفافية ومكافحة الفساد: دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي وفقا لمؤشرات البنك الدولي للحكم الصالح في الفترة من 1996-2013 "، *المجلة المصرية للدراسات التجارية*، جامعة المنصورة، كلية التجارة، المجلد التاسع والثلاثين، العدد الثاني، عدد شهر يناير، ص ص 143-164.

بحار، محمد . (2016). "الإطار القانوني لمحاربة الفساد: قراءة في إتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة الفساد وإستعراض التجربة المغربية"، *المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية*، المجلد الأول، العدد السابع والعشرين بعد المئة، عدد شهر إبريل، ص ص 271- 304.

بلبال، حسناوي. (2019). "أسباب الفساد الإدارى والمالى وإستراتيجية مكافحته"، *مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد*، المجلد الأول، العدد الثاني، عدد شهر يناير، ص ص 28 -40 .

بوفاسة، سليمان. (2014). "آثار الفساد المالى والإدارى وسبل مكافحته : حالة الجزائر"، *مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع*، المجلد الخامس بعد المئة، العدد الثالث عشر بعد الخمسمئة. عدد شهر يناير، ص ص 391- 420 .

التميمي، أحمد حميد والسلامي، إبراهيم. (2018). *أحكام قوانين الأحوال الشخصية بين الشريعة الإسلامية والقانون: دراسة مقارنة*"، عمان: دار المعتز للنشر والتوزيع.

جار الله، علي محمد. (2019). كفى فسادا، الكويت: دار سما للنشر والتوزيع.

جريدة الأنباء الكويتية. (2020). صفحة أخبار الكويت بعنوان: " *الكويت الأخيرة خليجياً والتاسعة عربياً بمؤشر مدركات الفساد للعام 2019*"، 24 يناير 2020، العدد 15760.

جريدة القبس الكويتية. (2018). صفحة الاقتصاد بعنوان: " *الفساد يزداد استفحالا في الكويت* " 22 فبراير 2018، العدد 15123 .

الجزولي، صديق أحمد. (2015). "محاربة الفساد: رؤية تأصيلية" ، *مجلة الدراسات الإسلامية* ، جامعة المدينة العالمية المجلد الأول، العدد الأول، عدد شهر يناير، ص ص 1- 16.



DOI: 10.51325/ijbeg.v3i2.29 EuroMid Academy of Business & Technology

الحاج، طارق . (2008). "مظاهر الفساد الإدارى والمالى"، *مجلة رماح للبحوث والدراسات*، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية – رماح، المجلد الأول، العدد الرابع، عدد شهر ديمسبر، ص ص 80- 92.

حنا، يوسف، صابر. (2016). "لماذا يزداد الفاسدون: قراءة في مؤشر الشفافية الدولية"، *مجلة السياسة الدولية*، السنة الثانية والخمسين، ملحق، عدد شهر إبريل، ص ص 25 -30.

الخطيب، خالد راغب. (2008). "الفساد الإداري والمالي: المعضلة والعلاج تجارب بعض الدول" ، *مجلة رماح للبحوث والدراسات*، المجلد الأول، العدد الرابع، عدد شهر ديمسبر، ص ص 111 -144.

ربابعة، عدنان يوسف. (2015). "مكافحة السنة النبوية للفساد المالي وآثاره الاقتصادية" ، *مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية* ، جامعة بن يوسف بن خدة- الجزائر، كلية العلوم الإسلامية، المجلد الأول، العدد العاشر، عدد شهر يناير، ص ص 66- 94 .

الزبيدي، خالد لفتة شاكر. (2015). "دور القضاء في مكافحة الفساد: دراسة تحليلية في ضوء القانون العراقي"، *مجلة الشريعة والقانون* ، جامعة الإمارات العربية المتحدة، كلية القانون، المجلد التاسع والعشرين، العدد الثاني والستين، عدد شهر إبريل، ص ص 357- 423 .

سالم، حنان محمد. (2003)." *ثقافة الفساد في مصر دراسة مقارنة للدول النامية*" ، القاهرة: دار مصر المحروسة.

سهيلة، عبد الزهراء. (2015). "الفساد الإداري والمالي في العراق: مظاهر وأسباب ومعالجات"، *مجلة الإدارة والإقتصاد*، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد الثامن والثلاثين، العدد الثاني بعد المئة، عدد شهر مايو، ص ص 49-61.

السيد، هدى محمد. (2018). "دور القانون المصري في مكافحة الفساد المالي في الجهاز الإداري للدولة" ، *مجلة العلوم القانونية والاقتصادية* ، جامعة عين شمس، كلية الحقوق، المجلد الستين، العدد الأول، عدد شهر يناير، ص ص 481- 544 .

الشاشاتي، راشد إبراهيم. (2014). "نظرية العقوبة المبررة وتطبيقها في التشريع والقضاء الأردني: دراسة مقارنة"، *دراسات علوم الشريعة والقانون*، الجامعة الأردنية، المجلد الحادي والأربعين، ملحق، عدد شهر يناير، ص ص 1105- 1117.

شحاتة، حسين حسين. (2011). *"الفساد المالي أسبابه وصوره وعلاجه، مجلة الوعي الإسلامي"*، دولة الكويت، وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية، السنة الثامنة والأربعين، العدد الثاني والخمسين بعد الخمسمئة، عدد شهر يوليو، ص ص 26-27.

شمري، هاشم. (2011). *"الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية"*، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

صبري، عبد الرحمن. (2006). "اقتصاديات الفساد وأبجديته"، *مجلة شؤون عربية*، جامعة الدول العربية – الأمانة العامة، العدد الثامن والعشرين بعد المئة، عدد شهر يناير، ص ص 167-177.

طالب، علاء فرحان. (2010). "استراتيجيات مكافحة الفساد الاداري والمالي : رؤية شاملة"، بحث منشور في المؤتمر السنوي العام بعنوان *نحو استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد*، المنظمة العربية للتنمية الإدارية- مصر، الفترة من 1-2 يوليو 2010 .

عبود، علي سكر. (2010). "تحليل صور وأسباب الفساد المالي والإداري : دراسة استطلاعية لعينة مختارة في محافظة الديوانية"، *مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية* ، المجلد الثاني عشر، العدد الأول، عدد شهر مارس، ص ص 119- 138 .

القرطبي، محمد بن أحمد. (2005). *الجامع لأحكام القرآن*"، القاهرة: دار الحديث للنشر والتوزيع.

الكرم، حسان. (2017). "الفساد المالى : أسبابه وعلاجه"، *مجلة صوت الأمة*، الجامعة السلفية – دار التأليف والترجمة، المجلد التاسع والأربعين، العدد التاسع، عدد شهر أكتوبر، ص ص 55–59.

محارب، عبد العزيز قاسم. (2016). الفساد الإداري، *مجلة المال والتجارة*، نادي التجارة، العدد السبعين بعد الخمسمئة، عدد شهر أكتوبر، ص ص 6–33.

المحروق، عادل إبراهيم عبدالله . (2016). دور الشريعة الإسلامية في إصلاح الفساد المالي ، *مجلة آفاق إقتصادية*، جامعة المرقاب – كلية الاقتصاد والتجارة، المجلد الأول، العدد الرابع، عدد شهر يناير، ص ص 163– 192.

محمدن، محمد عبد الله. (2010). "التأصيل في الرسائل والأطروحات"، بحث منشور في الملتقى العلمي الأول بعنوان (*تجويد الرسائل والأطروحات وتفعيل دورها في التنمية الشاملة والمستدامة*)، جامعة نايف للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، الفترة من 2–3 ديسمبر، 2010.

معتوق، سامية محمد. (2019). "الفساد في الدول العربية: بين مصاعب الواقع وحتمية المعالجة"، *مجلة دراسات اقتصادية*، جامعة عبد الحميد مهري– قسطنطينة – المجلد السادس، العدد الأول، عدد شهر يناير، ص ص 247 –270 .

المعمري، عبد الملك أحمد. (2013). "الفساد المالي والإداري أشكاله مسباته وأثره في إعاقة التنمية: دراسة ميدانية على الجهاز الحكومي لمدينة تعز"، *مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقصاد الإسلامي*، المجلد السابع عشر، العدد الخمسين، عدد شهر مايو، ص ص 303– 395.

الملا، معاذ سليمان. (2020). "مكافحة الفساد وعلاقته بالتنمية المستدامة :دراسة وصفية في ضوء أحكام القانون رقم 2 لسنة 2016 بشأن إنشاء الهيئة العامة"، *مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية* ، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، السنة السادسة والأربعين، العدد السابع والسبعين بعد المئة، عدد شهر إبريل، ص ص 453–501 .

نعمة، مناف مرزة. (2015). "الآثار الاقتصادية للفساد المالي على التنمية الاقتصادية وأساليب معالجته من منظور إسلامي" ، بحث منشور في وقائع المؤتمر العلمي السابع بعنوان : *مظاهر الفساد وإنعكاساتها الإقتصادية والإجتماعية*، وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، العراق و كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة ، الفترة من 1–2 أكتوبر 2015.

يونس، حنان أحمد. (2016). "آليات مكافحة الفساد الإدارى والمالى"، *مجلة العدل*، دولة الكويت / وزارة العدل، المجلد الثامن عشر، العدد السادس والأربعين، عدد شهر إبريل، ص ص 277– 284.

يونس، مفيد ذنون. (2012). أ"ثر الفساد في النو الاقتصادي في ظل تباين مؤسسة الحكم"، *مجلة تنمة الرافدين*، المجلد الرابع والثلاثين، العدد التاسع بعد المئة، عدد شهر مارس، ص ص 187– 199.



**References**

Abboud, Ali Sukkar. (2010). Analysis of Pictures and Causes of Financial and Administrative Corruption: An Exploratory Study of a Selected Sample in the Province of Diwaniyah, *Al-Qadisiyah Journal of Administrative and Economic Sciences*, 12(1), 119-138. (in Arabic)

Abdul Majeed, Mahmoud Abdel Majid. (2018). Corruption: its Definition, Pictures and Relationship to other Criminal Activities, Cairo: Nahdet Misr Publishing House. (in Arabic)

Agon, Ahmed. (2017). Legal Rooting and Jurisprudential Analysis of the Style of Legislative Delegation in Morocco and France, *Moroccan Journal of the Legal and Political Organization*, 1(12), 37-176. (in Arabic)

Ahmed, Ashraf Mr. (2016). The Impact of Corruption on Economic Growth in Egypt, Journal of Commercial Research, Zagazig University, Faculty of Commerce, 39(1), 257-279. (in Arabic)



Al Khalifa, Lubna Ali. (2015). Transparency and Combating Corruption: A Case Study of Gulf Cooperation Council Countries According to the World Bank Indicators for Good Governance in the Period from 1996-2013, *The Egyptian Journal of Commercial Studies*, Mansoura University, Faculty of Commerce, 39(2), 143 - 164. (in Arabic)

Al Maamari, Abdul Malik Ahmed. (2013). Financial and Administrative Corruption, its Forms, Insults, and its Impact on Impeding Development: A Field Study on the Governmental Apparatus of the City of Taiz, *Saleh Abdullah Kamel Center for Islamic Economy Journal*, 17(50), 303-395. (in Arabic)

Al Qabas Kuwaiti Newspaper. (2018). Economy Page Entitled: "Corruption is Getting Worse in Kuwait" February 22, 2018, Issue 15123. (in Arabic)

Al-Ghamdi, Muhammad bin Ali. (2014). Manifestations of the Noble Prophet's Sunnah Fight Against Financial Corruption, *Journal of the College of Sharia and Law in Tanta*, 1(20), 741-808. (in Arabic)

Al-Hajj, Tariq. (2008). Manifestations of Administrative and Financial Corruption, Rumah Journal for Research and Studies, Research and Development Center for Human Resources - Ramah, 1, (4), 80-92. (in Arabic)

Ali, Mujasha Muhammad. (2016). Television and Corruption: The Role of Television and Combating Corruption, Cairo: Dar Al-Arabiya for Publishing and Distribution. (in Arabic)

Alimat, Khaled Clinic. (2020). Corruption and its Implications for Economic Development: A Case Study of Jordan, Amman: Gulf House for Publishing and Distribution. (in Arabic)

Al-Jazouli, Ahmed's friend. (2015). Fighting Corruption: An Authentic Vision, *Journal of Islamic Studies*, Al-Madinah International University, 1(1), 1-16. (in Arabic)

Al-Khatib, Khaled Ragheb. (2008). Administrative and Financial Corruption: Dilemma and Treatment, Experiences of Some Countries, *Rumah Journal for Research and Studies*, 1(4), 111-144. (in Arabic)

Al-Kubaisi, Amer Mohammed. (2000). Administrative Corruption is a Systematic Vision for Diagnosis, Analysis and Treatment, *Arab Journal of Administration*, 1(10), 85-122. (in Arabic)

Al-Mahrouq, Adel Ibrahim Abdullah. (2016). The Role of Islamic Sharia in Reforming Financial Corruption, *Iqtisadiah Journal*, Al-Mirqab University - College of Economics and Commerce, 1(4), 163-192. (in Arabic)

Al-Mulla, Moaz Suleiman. (2020). Fighting Corruption and its Relation to Sustainable Development: A Descriptive Study in Light of the Provisions of Law No. 2 of 2016 Concerning the Establishment of the Public Authority, *Journal of Gulf and Arabian Peninsula Studies*, Kuwait University, Academic Publishing Council, 46(77), 453-501. (in Arabic)

Al-Qurtubi, Muhammad bin Ahmed. (2005). Al-Jami 'for the provisions of the Qur'an, Cairo: Dar al-Hadith for publication and distribution. (in Arabic)

Al-Rifai, Salama Bin Sulayem. (2015). The National Anti-Corruption Commission and its Role in Fighting Corruption: A Comparative Study, Riyadh: Law and Economics Library. (in Arabic)

Al-Tamimi, Ahmed Hamid and Al-Salami, Ibrahim. (2018). The Provisions of Personal Status Laws Between Islamic Law and the Law: A Comparative Study, Amman: Dar Al-Mu'taz for Publication And Distribution. (in Arabic)

Al-Zubaidi, Khaled Lafta Shaker. (2015). The Role of the Judiciary in Combating Corruption: An Analytical Study in the Light of Iraqi Law, *Journal of Sharia and Law, United Arab Emirates University*, College of Law, 21(62), 357-423. (in Arabic)



Bilbal, Hasnawi. (2019). Administrative and Financial Causes of Corruption and the Strategy to Combat It, *Journal of Management and Economics Research*, 1(2), 28-40. (in Arabic)

Boufasa, Suleiman. (2014). The Effects of Financial and Administrative Corruption and Ways to Combat It: The Case of Algeria, *Journal of Contemporary Egypt*, the Egyptian Society for Political Economy, Statistics and Legislation, 105(513), 391-420. (in Arabic)

Daghmash Muhammad Samer. (2018). Strategies to Combat Financial and Administrative Corruption, Criminal Confrontation And The Implications Of Financial Corruption: A Comparative Study, Amman: Center for Arab Studies for Publishing and Distribution. (in Arabic)

Dudin, Ahmed Youssef and Al-Dulaimi, Hamad Fawaz. (2011). International and Global Financial Crises, Amman: Dar Jales Al Zaman. (in Arabic)

Farhan, Khaled Ahmed. (2012). The Two Phenomena of Money Laundering and Financial Corruption and their Impact on the Iraqi Economy: A Case Study After the American Occupation of Iraq on 4/9/2003, *Al-Mansour Magazine, Baghdad*, 1(17), 59-87. (in Arabic)

Generosity, Hassan. (2017). Financial Corruption: Its Causes and Cure, Sawt Al-Ummah Magazine, Al-Salafi University - House of Authorship and Translation, 49(9), 55-59. (in Arabic)

Grace, Manaf Merza. (2015). The Economic Effects of Financial Corruption on Economic Development and Methods of Treating it from an Islamic Perspective, a research published in the Proceedings of the Seventh Scientific Conference entitled: Manifestations of Corruption and their Economic and Social Implications, Ministry of Higher Education and Scientific Research, Iraq and the College of Management and Economics, University of Basra, period 1- October 2, 2015. (in Arabic)

Hanna, Youssef, Saber. (2016). Why are Corrupt People Increasing: A Reading in Transparency International Index, Al-Siyasa Al-Dawlia, Fifty-second year, supplement, April issue, 25-30. (in Arabic)

Ibrahim, Ibrahim Abdul Rahman. (2015). The Role of Legislation in Fighting Corruption: Sudan as a Model, *Journal of Human Sciences*, Al-Zaeem Al-Azhari University, 1(3), 108-134. (in Arabic)

Idris, Abdel Fattah Mahmoud. (2013). Combating the Defect of Administrative Corruption In Contemporary Societies: A Comparative Study Between Positive Law And Islamic Law, *Journal of Research and Sharia Studies*, 23(16), 113-150. (in Arabic)

Ismail, Ali Syed. (2019). Contemporary Research in Islamic Economics, Financial and Banking Transactions: The Economic Thought of Al-Jahiz, Alexandria: University Education House. (in Arabic)

Ismail, Muhammad Sadiq. (2014). Administrative Corruption in the Arab World: Its Concept and Its Different Dimensions, Cairo: The Arab Group for Training and Publishing. (in Arabic)

Jarallah, Ali Muhammad. (2019). Enough Corruption, Kuwait: Sama House for Publishing and Distribution. (in Arabic)

Juma, Safaa Fattouh. (2014). The Responsibility of the Public Employee in the Framework of the Application of the Electronic Management System, Mansoura - Egypt: Dar Al-Fikr and Al-Law. (in Arabic)



Kuwaiti newspaper, Al-Anbaa. (2020). Kuwait News Page Entitled: "Kuwait is the last in the Gulf and the Ninth in the Arab World in the Corruption Perceptions Index for the year 2019," 24 January 2020, issue 15760. (in Arabic)

Maatouk, Samia Mohamed. (2019). Corruption in the Arab Countries: Between Reality Difficulties and the Inevitability of Treatment, *Journal of Economic Studies*, Abdul Hamid Mehri University – Constantine, 6(1), 247-270. (in Arabic)

Hoda Mohamed Al sayed. (2018). The Role of Egyptian Law in Combating Financial Corruption in the State's Administrative System, *Journal of Legal and Economic Sciences*, Ain Shams University, Faculty of Law, 60(1), 481-544. (in Arabic)

Rababaa, Adnan Youssef. (2015). Combating the Prophet's Sunnah against Financial Corruption and its Economic Effects, *Journal of Scientific Research and Islamic Studies*, Ben Youssef bin Khudda University - Algeria, College of Islamic Sciences, 1(10), 66- 94.

Radi, Mazen Leilo and Al-Taie, Hamza Hassan. (2015). Administrative Corruption in the Public Service, Amman: Academic Book Center for Publishing and Distribution. (in Arabic)

Sabri, Abdul Rahman. (2006). Economics of Corruption and its Alphabet, Shu'un Arabia Magazine, League of Arab States - General Secretariat, Issue 128, January issue, 167-177. (in Arabic)

Sailor, Muhammad. (2016). The Legal Framework for Fighting Corruption: A Reading in the United Nations Convention against Corruption and a Review of the Moroccan Experience, *Moroccan Journal of Local Administration and Development*, 1(127), 271-304. (in Arabic)

Salem, Hanan Mohamed. (2003). The Culture of Corruption in Egypt, a Comparative Study of Developing Countries, Cairo: Dar Misr El-Mahrousa. (in Arabic)

Shamri, Hashem Muhammad. (2011). Financial and Administrative Corruption and its Economic And Social Implications, Beirut: Al-Yazouri House for Publishing and Distribution. (in Arabic)

Shamri, Hashem. (2011). Administrative and Financial Corruption and its Economic and Social Impact, Amman: Al-Yazouri Scientific Publishing House. (in Arabic)

Sharif, Mohammed bin Abdullah. (2016). Integrity in the Face of Corruption: The Experience of the Kingdom of Saudi Arabia, Riyadh: Al-Obeikan Publishing and Distribution House. (in Arabic)

Shashati, Rashid Ibrahim. (2014). The Theory of Justified Punishment and its Application in Jordanian Legislation and the Judiciary: A Comparative Study, Studies of Sharia and Law Sciences, The University of Jordan, 41(January issue), 1105-1117. (in Arabic) https://doi.org/10.12816/0026131

Shdeifat, Riad Khalif. (2020). Toward a Rashid Media Discourse with an Islamic Vision with Insight: An Analytical Study of Contemporary Media Discourse, Amman: Dar Al-Jinan for Publishing and Distribution. (in Arabic)

Shehata, Hussein Hussein. (2011). Financial Corruption: Its Causes, Its Forms and Its Remedy, Islamic Awareness Magazine, State of Kuwait, Ministry of Awqaf and Islamic Affairs, 48(552), 26-27. (in Arabic)

Talib, Alaa Farhan. (2010). Strategies to Combat Administrative and Financial Corruption: A Comprehensive Vision, Research Published in the Annual General Conference Entitled: Towards A National Strategy To Combat Corruption, Arab Administrative Development Organization - Egypt, the period from July 1-2, 2010. (in Arabic)

Suhaila, Abdul Zahra. (2015). Administrative and Financial Corruption in Iraq: Manifestations, Causes and Treatments, *Journal of Management and Economics, Al-Mustansiriya University*, College of Administration and Economics, 38(102), 49-61. (in Arabic)

Moharib, Abdul Aziz Qasim. (2016). Administrative Corruption, *Journal of Finance and Trade*, Trade Club, (507), 6-33. (in Arabic)

Younes, Moufid Thanon. (2012). The Impact of Corruption on the Economic Nation in Light of the Difficulty in the Institution of Governance, *Tanmat Al-Rafidain Magazine*, 34(109), 187-199. (in Arabic)

Yunus, Hanan Ahmed. (2016). Mechanisms for Combating Administrative and Financial Corruption, *Justice Magazine*, State of Kuwait / Ministry of Justice, 18(46), 277-284. (in Arabic)